ازدواج العقوبة في جرائم البورصة على ضوء مبدأ عدم جواز الجمع بين المتابعات والعقوبات

محمد بودالي[1]
رمضان قندلي[2]

ملخص:

يحول مبدأ عدم جواز الجمع بين المتابعات والعقوبات في الواقع، دون متابعة أو إدانة شخص ما على فعل تمت محاكمته عليه مسبقا. بيد أنه، وعند مباشرة متابعات مختلفة ومتنازعة على ذات الفعل من طرف محكمة جزائية وبعض الهيئات الإدارية التي تتمتع بسلطة (شبه جزائية)، تبدو معالم المبدأ مبهمة. ويتجلى ذلك بوضوح عند تعلق الأمر ببعض الجرائم المنصوص عليها مثلا بمقتضى المادة 2-1- 465 من ق ن وم ف، والمادة 60 من القانون 03-04 المتعلق ببورصة القيم المنقولة في الجزائر. والذي يفسح المجال لتلك الهيئات بتسليط عقوبة إدارية إلى جانب العقوبة الجزائية التي يفرضها القاضي الجزائي، وهو ما يعد مساسا بمبدأ **non bis in idem**.

الكلمات المفتاحية: الجمع في العقوبات، الهيئات الإدارية المستقلة، جنحة العالم ببواطن الأمور، مبدأ التناسب، الضرورة العقابية.

Résumé:

Le principe de non cumul des peines et des poursuites interdit en effet qu'une personne puisse être poursuivie ou condamnée pour un fait pour lequel elle a déjà été jugée. Néanmoins les contours de cette règle restent flous

---

[1] أستاذ دكتور بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس.

[2] أستاذ محاضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة طاهري محمد بشار.

notamment en cas d'exercice de poursuites concurrentes pour un même fait par la justice pénale et certaines autorités administratives disposant de pouvoirs « quasi-pénaux ». Il en va ainsi par exemple pour les infractions prévues par les articles L.465-1 et 2 du CMF et L. 60 de la loi 03-04 relative à la bourse des valeurs mobilières d'Algérie; qui peuvent également donner lieu à des sanctions administratives ou disciplinaires émanant des autorités parallèlement aux peines infligées par le juge répressif, ce qui constitue enfin de compte une atteinte au principe *non* bis in idem.

Mots clés : Cumul des sanctions, Autorités administratives indépendantes, Délit d'initié, Principe de proportionnalité, Nécessité des peines.

مقدمة

يعد ضمان حسن سير أداء سوق رأس المال le bon fonctionnement du (marché)، من وجهة النظر الاقتصادية مرهون بالثقة التي يوفرها للمستثمرين. لذلك اتجهت جل التشريعات المنظمة لأسواق رأس المال إلى تكريس الالتزام بمبدأ الشفافية والإفصاح[1]، والعمل على تحقيق معادلة التوفيق بين حق الجمهور في الإطلاع على المعلومات، وحق الجهات المصدرة في الاحتفاظ ببياناتها السرية[2]؛ بشكل لا يسيء لمبدأ الشفافية بنفس القدر لما هو مقرر للالتزام بالإفصاح.[3] لأن المعلومة يمكن أن تستغل من مصدري القرار أنفسهم كالمديرين أو العاملين معهم قبل تعميمها للجمهور، لتحقيق نفع خاص أو إفشائها للغير. من أجل هذا باتت عملية الضبط (la régulation) التي تفترض سن قواعد واضحة وضمان تطبيقها الفعال، مبررة بحتمية تعزيز الثقة للمتعاملين في البورصة. بحيث تتحقق الرقابة على احترامها (القواعد)، بتسليط عقوبة إدارية تطبق من قبل هيئات الضبط(AMF أو COSOB)، وجزائية من طرف القاضي الجزائي. وهنا يثور الإشكال القانوني: هل يجوز

الجمع بين أكثر من عقوبة على ذات الأفعال(cumul des sanctions)، إذا كانت كل عقوبة تنتمي لنظام قانوني مغاير تماما(عقوبة إدارية وعقوبة جزائية)؟

لقد تنبه جانب من الفقه الفرنسي لأهمية ودور الجزاء الإداري(قانون العقوبات الإداري le droit pénal administratif) بجانب نظيره الجزائي، وطالبوا بالحد من العقاب (dépénalisation) على بعض أنواع الجرائم وتطبيق إما عقوبة الغرامة وحدها، وإما بتقرير عقوبة قصيرة المدة كعقوبة اختيارية إلى جانبها[4]؛ باعتبار القانون الجزائي الوسيلة الأخيرة وليس الوحيدة لتوفير الحماية اللازمة للمصالح المختلفة. فكانت أسواق رأس المال(البورصة) من أكثر المجالات مساسا بهذه الظاهرة، ونتيجة لهذا، يكون مرتكب جريمة العالم ببواطن الأمور(le délit d'initié)[5]، محل عقوبة إدارية موقعة من قبل هيئة الأسواق المالية(AMF أو COSOB)، وعقوبة جزائية من طرف القاضي الجزائي على ذات الأفعال، وهو ما لا يستقيم ومبدأ عدم جواز الجمع في العقوبات والمتابعات. الشيء الذي يجعلنا نتساءل في هذا المقام حول تصرف الشخص العالم(l'initié)، هل هو مجرد إخلال بالتزام مهني وبالتالي يستحق التوبيخ فقط؟ أم انتهاك لالتزام قانوني بالائتمان يتطلب العقاب الجزائي أيضا؟

لقد أثارت مسألة ازدواج العقوبة في فرنسا جدلا كبيرا بين الفقه والقضاء، ليتم بعد ذلك تأسيسها(الجمع بين العقوبات) وفقا لحدود ومتطلبات المبادئ القانونية التي أرساها الفكر القانوني، وأضحت بالتالي عملية الجمع في الجزاءات(cumul des sanctions) مقبولة.

فهل يمكن إثارة مثل هذه المسألة في القانون الجزائري؟

من البديهي ألا توجد لدينا اجتهادات قضائية في هذا الصدد نتيجة حداثة بورصة القيم المنقولة في الجزائر. وبالتالي وأمام ندرة المعلومات المتصلة بهذه الممارسات سواء من الناحية الاقتصادية أم القانونية أم القضائية، فقد توجهنا بالبحث في سوق رأس المال الفرنسي. فعوض القيام

بدراسة تدفع إلى إيقاعنا في مقارنة صارمة لأسواق رأس المال في النظامين القانونيين(الفرنسي والجزائري)، فإننا سنتموقع من منظور يكون المحور الأساسي لدراستنا هو القانون الفرنسي: الذي أسس لمرجعية في جرائم البورصة، الشيء الذي يسمح لنا من الاستيعاب شيئا فشيئا كلما تقدما في الموضوع واقع القانون الجزائري بالرجوع إليه، حتى نستطيع أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون.

المبحث الأول: قاعدة عدم جواز الجمع بين العقوبات والمتابعات (la règle de non cumul des peines et des poursuites)

يعد قانون سوق رأس المال على الأرجح المجال الأكثر تضررا من الجمع (cumul)، لأن جرائم البورصة تؤسس وفي آن معا، خرقا لقواعد وأحكام هيئة الأسواق المالية الفرنسية (AMF)[6] أو لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) من جهة[7]، والقانون الجزائي من جهة أخرى. وهو ما يعد مساسا بمبدأ عدم جواز الجمع بين المتابعات والعقوبات. لذلك اعتبر جانب من الفقه، أن سلطات الضبط الإدارية المستقلة، تملك دورا شبه جزائيا دونما حيازتها لضمانات مرتبطة بالإجراءات الجزائية[8]، زيادة على جهل القاضي الجزائي للمحتويات التقنية المتعلقة بها، وطول وبطء الإجراءات مع ضعف العقوبات المنطوق بها.[9] لكنه وبالرغم من أن مبدأ عدم جواز الجمع في المتابعات والعقوبات يحظى في الآونة الأخيرة باهتمام كبير، إلا أن قدرا من عدم التحديد والإبهام لا يزال يغشى معالمه (مطلب أول) ويتبين ذلك بشكل واضح من خلال الوقوف على امكانية استبعاده من التطبيق (مطلب ثان).

المطلب الأول: مبدأ يشوب معالمه الغموض. un principe aux contours (flous)

إنما يجلبه مبدأ عدم جواز الجمع في المتابعات والعقوبات، هي السلوكيات التي تنتج عن تأثيراته، فهي القدرة على انتاج مسبباته القانونية أو انعدامها. وترجع الترجمة العملية للمبدأ المعبر عنه علنا أولا؛ إلى ما يريد أن يقرر في حد ذاته؟ خاصة إذا كان عاما في محتواه. ثم إن ما يجلبه يعود بنا إلى طبيعته، لأن هذه الأخيرة تسمح لنا بقياس ضرورته. بحيث تقاس فاعليته، بمدى واقعيته وإمكانياته في النجاح عند تطبيقه، وإلا ماذا يتبقى منه إن هو فقد فعاليته؟[10] فالنصوص القانونية المرجعية تعد أساسا جوهريا لتعزيز سلطته(فرع أول)، ثم إن الوقوف على هدف المبدأ وغايته يعد تحديدا لضروراته(فرع ثان).

الفرع الأول: سلطة المبدأ.(l'autorité du principe)

لم ينشأ المبدأ الأساسي لعدم جواز الجمع في المتابعات والعقوبات من العدم، بل يكفي أن قراءاته تعيدنا إلى أصوله الأولى من حيث الجوهر والقيمة. لأنه ومن خلال المرجعية القياسية للنصوص التي تفرض نفسها يتم تعزيز سلطانه، بحيث تم التأكيد عليه ضمن مرجعين اثنين: فعلى المستوى الدولي صار مطالبا به من خلال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[11] المقترح على الدول من قبل ميثاق الأمم المتحدة بمقتضى المادة 14-7 التي تقر بأن:« لا يتابع أحد أو يعاقب جزائيا من طرف الهيئات الجزائية لنفس الدولة بسبب مخالفة، تم بمقتضاها تبرئته أو إدانته بحكم نهائي طبقا لقانون الدولة وإجراءاتها الجزائية ».[12] كما أنه مضمون وبشكل فعلي على المستوى الأوروبي، وهو ما أكدته المادة 4 من البروتوكول الإضافي رقم 7 من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمادة 50 من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.[13]

فإذا كان المرجعان السابقان قد أسهما في تحديد المبدأ، فإن التساؤل عن القيمة التشريعية الحقيقية مسموح به، لأن القيمة التشريعية يجب أن تقدر بمقاييس تسمح بضمان واحترام المبدأ. وبالتالي تعتبر وضعية ممارسة ازدواج المتابعات أمر لا يستقيم وقرينة البراءة الأصلية ذات القيمة الدستورية(المادة 45 من الدستور الجزائري، والمادة 9 من الدستور الفرنسي)،[14] والمنوه عنها بمقتضى المادة 9 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن، ليتم تكريسها علاوة على ذلك بنص المادة 6 فقرة 2 من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان.[15]

الفرع الثاني :غاية المبدأ. (finalité du principe)

يهدف المبدأ في الواقع، إلى عدم جواز متابعة أو إدانة شخص ما على فعل تمت محاكمته عليه مسبقا. لكنه وبرغم ذلك، كثيرا ما كانت الأسس التي يعتمدها المبدأ محل انتقادات لاذعة(كقوة الأمر المقضي به، ضرورة الأمن القانوني...).[16] علما أن هذا لم يؤدي إلى التقليل من اهتمام وتكريس التشريعات الوطنية والدولية له. ذلك أن جل القوانين الجزائية تسعى في أصلها إلى التأكيد على أنه؛ لا محل لتعدد العقوبات إذا كانت الجريمة واحدة ولو تعددت أوصافها. بحيث يعتبر حكم الإدانة حكما لجميع الأفعال، فلا يجوز إعادة المحاكمة من أجل أحد الأفعال بعد الحكم على الجاني بالفعل الأشد، لأنه لا يجوز المحاكمة مرتين على ذات الفعل.[17] بيد أنه، وبخاصة عند مباشرة متابعات مختلفة ومتنازعة على ذات الفعل من طرف محكمة جزائية وبعض الهيئات الإدارية التي تتمتع بسلطة (شبه جزائية)، تبدو معالم مبدأ عدم جواز الجمع بين المتابعات والعقوبات مبهمة غير واضحة. ويتجلى ذلك عند تعلق الأمر ببعض الجرائم المنصوص عليها مثلا بمقتضى المادة 2-1-465 من ق ن وم ف، والمادة 60 من القانون 03-04 المتعلق ببورصة القيم المنقولة في الجزائر. والتي يمكن أن تفسح المجال لتسليط عقوبات إدارية أو تأديبية من قبل هيئة

الأسواق المالية (AMF)[18] أو الغرفة التأديبية التابعة للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) إلى جانب العقوبة الجزائية.[19]

ولم يخرج المشرع الجزائري عن تحديدات القواعد ذات الصبغة ما فوق التشريعية على غرار المشرع الفرنسي،[20] بحيث كرس هذا الأخير قاعدة عدم جواز الجمع بين المتابعات والعقوبات، وميز بين حالتين اثنين: حالة التعدد الصوري، وهو أن يرتكب الشخص فعلا واحدا يقبل عدة أوصاف ويخضع من حيث الجزاء لأكثر من نص. أما التعدد الحقيقي فمؤداه أن يرتكب الشخص عددا من الأفعال المكونة لعدة جرائم قبل أن يحكم عليه نهائيا في واحدة منها.[21] فنص قانون العقوبات الجزائري على تعدد العقوبات في صورتيها، ففي المادة 32 نص على التعدد الصوري وفي المواد من 33 إلى 38 على التعدد الحقيقي.[22]

المطلب الثاني: عدم إمكانية تطبيق المبدأ حالة جمع العقوبات الإدارية والجزائية:

(Une inapplicabilité en cas de cumul de sanctions administratives et pénales):

إذا كان المجلس الدستوري الفرنسي قد أعرب على إمكانية قبوله لجمع العقوبات الإدارية والجزائية على ذات الفعل، فإنه قدم بالمقابل مبدأ التناسب ومبدأ الضرورة العقابية، اللذان يوجبان في جميع الأحوال؛ أن لا يتجاوز مبلغ العقوبات المنطوق بها المبلغ الأقصى لأحد العقوبتين. وبالتالي، فإن الشخص المتابع على جريمة العالم ببواطن الأمور، يمكن أن يكون محل عقوبة إدارية على ذات الأفعال موقعة من قبل (AMF)، وعقوبة جزائية من طرف القاضي الجزائي. وبالتالي يمكن أن تقود الغرامات المنطوق بها في حدودها القصوى إلى

الجمع بين العقوبات. وهو ما يدعو إلى إبداء بعض الملاحظات المتعلقة، بأساس الجمع(cumul) من جهة (الفرع الأول) وبحدوده من جهة أخرى(الفرع الثاني).

الفرع الأول: أساس الجمع (Fondement du cumul)

أقرت المادة 4-1 من البروتوكول رقم 7 قاعدة عدم جواز الجمع بين العقوبات والمتابعات، وعليه فإن هذه القاعدة الأساسية ذات القيمة ما فوق التشريعية تتعارض مبدأيا والجمع بين العقوبات المالية. غير أن فرنسا وأثناء التصديق على البروتوكول رقم 07 أبدت تحفظاتها بشأن المبدأ، مؤكدة بذلك على أنها:« وحدها الجرائم المحددة بموجب القانون الفرنسي، والتي يؤول اختصاص النظر فيها للمحاكم الجزائية، هي التي وجب أن ينظر إليها على أنها جرائم في مفهوم هذا البروتوكول » .[23] وبالنتيجة فإن هذا التحفظ الذي قبله المجلس الدستوري الفرنسي، يؤسس أول إمكانية تسمح لفرنسا بالجمع.[24]

لكن التساؤل عن مدى شرعية الجمع يطرح نفسه بإلحاح، فلقد كان للنمسا أن أبدت نفس التحفظ الذي أبدته فرنسا، غير أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان CEDH اعتبرت في قرار صادر بتاريخ 23 أكتوبر 1995، أن مثل هذا التحفظ لا يمنع من وجود خرق للمادة 4 من البروتوكول رقم 07.[25] وتبعا لذلك أقر الاجتهاد القضائي للمحكمة الأوروبية كذلك، بأن التحفظ الذي يؤسس الجمع غير مقبول. ومع ذلك اعتبرت الغرفة الجنائية أن التحفظ قائم على قرينة صحيحة،[26] تكريسا للتعليمة رقم 2003/6/CE المؤرخة في 28 جانفي 2003 الخاصة بالعالمين(les initiés)، والتي أقرت أن الجمع في العقوبات المالية ممكن ومسموح به.[27] وبالتالي: فقد أسهم الخلاف القائم في مواقف الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي إلى قبول الجمع، حتى ولو كان محل انتقاد.[28]

الفرع الثاني: حدود الجمع (مبدأ التناسب). (Limites du cumul (Principe de proportionnalité

لقد كانت السلطات الجديدة التي منحها القانون للجنة عمليات البورصة(COB)،[29] مبعث خلاف وانتقادات عديدة من قبل الفقه الفرنسي، من أهمها ازدواج التكييف الإداري الجزائي (la dualité des qualifications administrative et pénal)، والذي يقود حتما إلى ازدواجية الجزاء الإداري والجزائي عن ذات الأفعال. ومثل هذا الازدواج يكون مخالفا لقاعدة عدم جواز إذانة الشخص مرتين عن الفعل الواحد. بالإضافة لذلك، يرى بعض الفقه أن هذا يؤسس اعتداءا على بعض المبادئ الأساسية مثل مبدأ الفصل بين السلطات.[30] لكن المجلس الدستوري الفرنسي قضى في قراره الشهير الصادر سنة 1989 عند إحالة الأمر عليه، من أن تلك السلطات جاءت مطابقة للدستور: فمن جهة أولى، وفيما يتعلق بالاعتداء على مبدأ الفصل بين السلطات؛ فإن المجلس الدستوري، ذهب إلى أنه وباعتباره أساس المبادئ الدستورية فإنه لا يحول والاعتراف بالسلطة الإدارية ما دام أنها تستخدم في نطاق السلطات العامة، ومطابقة لقانون التدابير الخاصة بحماية الحقوق والحريات الدستورية. وبالتالي تستطيع اللجنة (COB) ممارسة سلطة العقاب، مادام الجزاء المحتمل لا يتضمن أي عقوبة تتمثل في تقييد الحرية أو الحرمان منها(كالحبس).[31] ومن جهة ثانية، وفيما يتعلق بالاعتداء على مبدأ عدم ازدواجية المتابعات والعقوبات، قضى المجلس الدستوري بأنه من دون الحاجة إلى بحث ما إن كان المبدأ يمثل اعتداء على أي مبدأ دستوري، فإن هذا الأخير لا يقبل التطبيق حالة الجمع بين العقوبات الجزائية والإدارية على ذات الفعل. شريطة تطبيق مبدأ التناسب (le principe de proportionnalité) والضرورة العقابية (nécessité des peines) - الذي وجب أن تلتزم بهما السلطات الإدارية والقضائية على حد سواء- بحيث وجب ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي للعقوبات المفروضة الحد الأقصى للعقوبة المقررة للفعل في النص الإجرامي.[32]

ويطبق مبدأ التناسب والضرورة العقابية على العقوبات المنطوق بها من طرف هيئة الأسواق المالية(AMF). بحيث جاء النص عليه بمقتضى المادة 08 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن بقولها:« لا ينظم القانون إلا العقوبات الضرورية بدقة وبوضح »،[33] والذي يعني في المجال التأديبي أو الإداري، وجوب أن يحترم مقدار العقوبة مبدأ التناسب، بمعنى؛ أن تحدد العقوبة تبعا لخطورة المخالفة المرتكبة وأن ترتبط بالمزايا والمنافع المؤكد تحقيقها من ارتكاب المخالفة.[34] وضمن نفس السياق دعى مجلس الدولة الفرنسي، إلى تحقيق الموازنة ما بين الخطورة وطبيعة المخالفات المعاقب عليها من جهة، وعدم الاعتداد فقط بالطبيعة، بل أنه وعندما يتعلق الأمر بالغرامة وجب مراعاة مبلغ العقوبة، مع الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات المالية المحتمل حدوثها جراء المخالفة من جهة أخرى.[35] ثم إنه وبالاعتماد على مبدأ الضرورة العقابية، يكون المجلس الدستوري قد أقر الحق في التطبيق المرن لرجعية القوانين، وهو ما قامت بتطبيقه في عدة مناسبات هيئة الأسواق المالية عند تعديل النصوص المتعلقة بالتعسف في استعمال آليات سوق رأس المال (abus de marché).[36]

وفيما يخص موقف القانون الجزائري، فإننا لم نجد أي قرار للمجلس الدستوري الجزائري، يتناول الالتزام بمبدأ التناسب (le principe de proportionnalité) والضرورة العقابية (nécessité des peine)، الواجب تطبيقهما في حالة الجمع بين العقوبات الإدارية والجزائية على ذات الفعل. ولعل ذلك يبرر بأمرين اثنين هما: حداثة بورصة القيم المنقولة في الجزائر من جهة، وندرة التطبيق العملي لمجمل النصوص القانونية المتعلقة بها من جهة ثانية. لذلك كان لزاما أن يتحدد موقف المجلس الدستوري الجزائري، إذا ما تعلق الأمر بالمساس بمبدأ الفصل بين السلطات لأنه ودونما شك يمثل المساس بمبدأ الفصل بين السلطات أول ارهاصات عدم تطبيق مبدأ عدم جواز الجمع بين

العقوبات والمتابعات، لأن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) تتميز مثلا: بسلطات شبه جزائية، تترجم من خلال صلاحياتها، والتي تخطت بها حدود الأحكام التي يكرسها الدستور لمبدأ الفصل بين السلطات، من خلال عدم إقامة التفرقة ما بين صلاحيات السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ؟

لقد ذكّر المجلس الدستوري الجزائري في مناسبات عدة تأكيده على المبدأ، فهو يعتبر في الواقع من أن المؤسس الدستوري قد أرسى مبدأ الفصل بين السلطات كوسيلة أساسية لتنظيم السلطات العامة،[37] وأن هذا المبدأ يتطلب أن تقوم كل سلطة بممارسة مهامها في المجال الذي خصصه لها الدستور، وبالتالي فإن وظيفة القضاء لا يمكن أن تمارس إلا من قبل الهيئات القضائية، فقد نصت المادة 146 من الدستور، على أن يختص القضاء بإصدار الأحكام، ثم أن نفس السلطة قد عهد لها حماية المجتمع والحريات وأن تضمن للجميع ولكل واحد المحافظة على حقوقه الأساسية (المادة 139 من الدستور الجزائري). لكن يبقى التساؤل مطروحا وبإلحاح، عن مصدر وأساس السلطات التي تتمتع بها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها(COSOB)؟ بخاصة إذا كانت هذه الهيئة تجمع ما بين عدة وظائف، وظيفة النطق بالقانون وتطبيقه ومعاقبة كل من تسول له نفسه مخالفة أحكامها ؟[38]

مبدئيا لا يمكن تصور سلطة تنظيمية خارج الحدود المرسومة عضويا وماديا في نص المادة 125 من الدستور الجزائري والتي تجعل رئيس الحكومة المالك الوحيد للسلطة التنظيمية، لكنه ومن الناحية العملية وخارج إجراءات التفويض، توجد أشكال أخرى للسلطة التنظيمية، لسلطات أخرى، فيما عدا رئيس الحكومة(السلطة التنظيمية لبعض السلطات الإدارية المستقلة). ومنها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها والتي تمارس اختصاصها بأحد

أسلوبين: فإما أن تكتفي بإعداد اللوائح وتحرير نصها النهائي ثم تبلغه للسلطة التنفيذية التنظيمية ممثلة في الحكومة أو أحد أعضائها وهو عادة الوزير المعني مباشرة، الذي تشرف دائرته الوزارية على قطاع النشاط الذي تعمل فيه اللجنة (وزير المالية).[39] وإما أن تستمد هذه السلطة من القانون مباشرة لتمارسها بنفسها.[40]

لقد اعترف المشرع الجزائري للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بالسلطة المعيارية، والتي تعبر عن نقل حقيقي لصلاحيات السلطة التنفيذية وليس مجرد قواعد ذات طابع تقني، إذ تتمتع هذه اللجنة بسلطة تنظيمية عامة تشمل سير سوق القيم المنقولة، بسن قواعد تنظيمية تخص على سبيل المثال، رؤوس الأموال التي يمكن استثمارها بالبورصة، اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة والقواعد المهنية التي تطبق عليها.[41] وفي هذا الصدد ذهبت المادة 26 من المرسوم التشريعي رقم 10/93 بالنص على أن اللجنة تصادق على نظامها الداخلي خلال اجتماعها الأول وهو ما أكده تعديل 2003 من خلال نفس المادة.[42] فتتمتع اللجنة إذن بسلطة إصدار تنظيمات تتخذ شكل قواعد قانونية وتتخذ عبره الرقابة المركزية على قراراتها التنظيمية شكلين: إجراء القراءة الثانية وإجراء التصديق(homologation) وليس المصادقة(approbation)، فالموافقة لا تعد إلا إجراءا شكليا يشترط دخول القرار حيز التنفيذ انطلاقا من نشره في الجريدة الرسمية. وعليه فعند تمتع سلطة الضبط بسلطة تنظيمية ذات طابع تقني محدد فإن مسألة التأهيل لا تطرح بنفس الحدة التي يطرح بها تمتعها بسلطة معيارية حقيقية على غرار لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، بحيث لا يمكن اعتبار هذه السلطة مجرد تفويض من طرف السلطة التشريعية بل أن القانون ذاته هو من يعترف لها صراحة بهذه الصلاحيات.[43]

فإذا كان تمتع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها باختصاص تعيين الجزاء الإداري، لا يقيده أي قيد، طالما تم الالتزام بالحدود المقررة لعقوبة المخالفات في قانون العقوبات. إلا أن هذا الاختصاص محدود في نطاق ضيّق، فيجب ألا يؤدي إلى سلب الحرية، لذا وجد الجزاء الإداري جنبا إلى جنب مع الجزاء الجنائي. على أن ذلك لا يعفي اللجنة من الالتزام بالضمانات القانونية، فيظل اختصاصها بتحديد الجزاء ونطاقه المحدود على نحو لا ينال معه من اختصاص المشرع إلا بقدر ما يناله الاستثناء من القاعدة.[44] وبذلك ظل للمشرع الدور الاستئثاري في تحديد الجرائم والعقوبات، وبات اختصاص السلطة التنفيذية في نطاق المخالفات نوعا وعقوبة. وبالتالي يقتصر نطاق قانون العقوبات الإداري بصفة عامة على العقوبات التكميلية وحدها، دونما المساس بما ورد في صلب قانون العقوبات نفسه.[45] لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو، هل استفاد المشرع الجزائري مما حصل من تطور في التشريع الفرنسي (مبدأ التناسب والضرورة العقابية) حالة جمع العقوبات الإدارية والجزائية عند صياغته نصوص المواد 59 و60 من قانون 03-04؟

على الرغم من أن مبلغ العقوبة المالية المقررة لمخالفات نظام لجنة تنظيم عملية البورصة ومراقبتها للعالمين ليس هو نفسه مبلغ الغرامة الجزائية (لكن المشرع استعمل في كلا النصين المبلغ المحتمل تحقيقه، والذي قد يصل إلى 4 أضعاف). إذن فالغرامات المنطوق بها في حدودها القصوى يمكن أن تقود إلى الجمع بين العقوبات.[46]

فالبرجوع إلى نص المادتين السالفتي الذكر يتضح من أن المشرع لم يتعرض لمسألة الجمع بين العقوبة الإدارية والجزائية، وهو ما يثير إشكالا يتعلق بالعقوبات المالية والتي يظهر من أنه لا يوجد تناسب بين ما تقرره اللجنة وما يحكم به القاضي الجزائي، والذي يمكنه أن يضيف عقوبات مالية

أخرى على ذات الفعل على عكس ما نص عليه المشرع الفرنسي في المادة 16-621 من ق ن وم ف.

وصفوة القول، أنه وعند تطبيق مبدأ التناسب والضرورة العقابية، فإن الجمع لا يكون مقبولا إلا حالة ما يكون المبلغ الإجمالي للغرامة المجموع لا يتجاوز الحد الأقصى القانوني. ووفقا لذلك، ومن الناحية النظرية وعند ما تقوم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) بالحكم بالحد القانوني الأقصى (4 أضعاف المبلغ المحتمل تحقيقه)، فإن القاضي الجزائي لا يمكنه بعد ذلك أن يحكم بغرامة إضافية، وفي المقابل، يجوز له أن يحكم بها إذا ما كانت العقوبة المحكوم بها من قبل (COSOB) لم تصل الحد الأقصى القانوني، كما يحق له كذلك أن يحكم بإحدى العقوبتين (الحبس أو الغرامة). وبناءا على ما سبق يجوز الجمع بين الغرامة الجزائية والعقوبة الإدارية لتصل إلى الحد القانوني الأقصى.[47]

المبحث الثاني:جنحة العالم ببواطن الأمور.(délit d'initié)

لم يمنع مبدأ عدم جواز الحكم على الشخص مرتين على ذات الأفعال، من النطق في مواجهة مرتكب جريمة العالم ببواطن الأمور بعقوبة إدارية، موازاة مع العقوبات التي يفرضها القاضي الجزائي.[48] ومتى توفرت الأركان المادية المكونة لجنحة العالم ببواطن الأمور، فإنه يعود للشخص المعني توضيح وتبيان عدم استغلاله دون وجه حق للميزة التي تمده بالحصول على المعلومة المميزة.[49] لأن درجة كفاءة سوق رأس المال تعتمد بالدرجة الأولى على ما يوفره من معلومات للمتعاملين في إطار من المساواة والعدالة،[50] في ظل رقابة يقظة وصارمة(مطلب أول)، بحيث يعد الاستخدام الشخصي للمعلومات السرية المميزة أو إفشاءها للغير إخلالا بمبدأ الشفافية والإفصاح (مطلب ثان).[51]

المطلب الأول: المتابعات والردع الإداري (Les poursuites et la répression administratives)

يرجع جانب من الفقه الفرنسي، سبب ظهور جريمة العالم ببواطن الأمور الفضائح إلى المالية، علما أن العديد من الجوانب المحيطة بهذه الجريمة صاغها الاجتهاد القضائي الفرنسي.[52] وقد عُرفت هذه الممارسات بجرائم (insiders) نص عليها القانون الأمريكي سنة 1934 ثم دخلت القانون الفرنسي بمقتضى القانون رقم 128-70 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 1970 وعرفت بجرائم(les initiés)، بحيث يهدف كأصل عام(قانون 70-128 الفرنسي) إلى إضفاء الطابع الأخلاقي على المضاربة في البورصة عن طريق ضمان المساواة فيما بين المستثمرين. وبالتالي، يمكن أن يفهم من خلال هذا، وضمن الاهتمام بحماية النظام العام للبورصة، ظهور نوع من الحظر تحت طائلة تسليط عقوبة إدارية، عن كل استخدام لمعلومة مميزة، أي كل معلومة لم يطلع عليها الجمهور. وتقتضي دراسة إجراءات المتابعة وتسليط العقوبة أن نبحث ابتداء المتابعات الإدارية(التحريات)، وتحديد عملية افتتاح إجراءات العقاب الإدارية (فرع ثان)، فضلا عن إخطار جهات المتابعة الجزائية(فرع ثالث)، وصولا إلى تبيان طرق الطعن(فرع رابع). وسنتناول بالدراسة هذه المواضيع تباعا وكما يأتي:

الفرع الأول: المتابعات الإدارية (التحقيقات) les poursuites administratives (les enquêtes)

تتميز جنحة العالم ببواطن الأمور بالدقة في مفهومها الأصلي؛ ذلك أن الحصول على معلومة مميزة ينشئ كما يرى الفقه في فرنسا، التزاما بالامتناع عن التصرف، أو القيام بأي عمليات على الأوراق المالية المتصلة بهذه المعلومات.[53] لذلك وجدت العديد من القوانين التي وسعت من مجال اللجان

وإجراءاتها، وبالنتيجة ونظرا للتوسع المتتابع للتجريم Extensions successives de l'incrimination أضحى النص الجزائي يتسم نسبيا بالكثافة والتعقيد.[54]

وتقتضي مباشرة التحقيقات، وجود علامات أو آمارات توحي وتدل على ارتكاب جريمة العالم ببواطن الأمور أو ما يشابهها من الجرائم، والتي يمكن أن تظهر في أي وقت. كأن تظهر مثلا، في أثناء قيام الهيئة(AMF) بمهمتها الرقابية (surveillance) في السوق. والتي يمكنها أن تثبت أن العملية الهامة المتمثلة في نقل السندات أو الحصول عليها، قد تمت قبل نشر المعلومة، وكان لها بالغ الأثر على الأسعار. كما تتحقق أيضا بواسطة المعلومات التي تصل إلى علمها عن طريق الشكاوى كذلك، التي يمكن أن يتقدم بها كل ذي مصلحة.[55] وقد يحدث ذلك ومن باب أولى، عن طريق تصريحات الشبهة الموجهة إليها تطبيقا للمادة 2-17-621 من ق ن وم ف. فإذا ما كانت الشبهة جدية ومؤسسة، تأمر الهيئة بمباشرة التحريات. وهي عملية تتم بواسطة الأعوان المكلفين، ولا يحول السر المهني دون قيامهم بمهامهم.[56] بحيث تتنوع سلطة التحري، بحسب طبيعته، فضلا عن تمتعها بالحماية تحت طائلة ارتكاب جريمة التعرض للوظيفة(délit d'opposition fonctions).[57] ففيما يتعلق بالتحريات العادية، فإن الأعوان التابعون لهيئة الأسواق المالية يمكنهم الدخول إلى المحلات المهنية، الإطلاع على جميع الوثائق مهما كانت دعامتها والحصول على نسخة منها، واستدعاء أي شخص يفيد في إجراءات التحري مع السماح له بالاستعانة بمحام. وبالموازاة مع ذلك، إذا كان الأعوان لا يتمتعون بسلطة قسرية (coercitif)في أثناء قيامهم بالتحريات العادية تسمح لهم بالتفتيش أو الحجز دون موافقة المعني. فإن التحقيقات التي تتم تحت رقابة القضاء، تستوجب استصدار إذن من الهيئة.[58]

أما قدر تعلق الأمر بإجراءات المتابعة الإدارية في القانون الجزائري المتعلق بتنظيم بورصة القيم المنقولة، فقد جاء متماشيا إلى حد كبير مع

نظيره الفرنسي من حيث تحديد زمن وقوع الجريمة. إذ يرى الكثير من الفقهاء على أن هناك نطاقا زمنيا لاستخدام المعلومة السرية، وهو ضرورة وقوع الممارسات غير المشروعة من جانب العالمين ببواطن الأمور في لحظة زمنية محددة، سواء باستغلال المعلومة المميزة لصالحهم الشخصي أو إفشاءها للغير وهو الوقت الذي لم تصل فيه المعلومة بعد إلى الجمهور.[59]

لكنه وبرغم خلو القانون 03-04 السالف الذكر من أي نص يلحق بصفة الضبطية القضائية على أعوان لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها(COSOB)، وما جاءت به المادة 12 ف/ 03 من قانون الإجراءات الجزائية من تحديد لمهمة الضبط القضائي. إلا أن نصوص المواد 37 و 38 من القانون 03-04 أمدت اللجنة وأعوانها بصلاحيات واسعة في مجال الرقابة والمراقبة.[60] كجوازية إجراء التحقيق لذا الشركات التي تلتجئ إلى التوفير علنا، والبنوك والمؤسسات المالية والوسطاء في عمليات البورصة ولذا الأشخاص الذين يقدمون نظرا لنشاطاتهم المهنية مساهماتهم في العملية الخاصة بالقيم المنقولة، أو في المنتجات المالية المسعرة، أو يتولون إدارة سندات مالية، بحيث يجوز للأعوان المؤهلين أن يطلبوا إمدادهم بأية وثائق، وأن يحصلوا على نسخ منها،[61] كما يحق للجنة استدعاء كل شخص من شأنه أن يقدم معلومات في القضايا المطروحة عليها أو تأمر أعوانها باستدعائه، على أنه يحق لكل من تم استدعاؤه أن يستعين بمستشار يختاره. وتجدر الإشارة إلى أن سلطة التحري المعهود بها للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) وأعوانها لا ترقى إلى درجة الضبط القضائي، إنما هي سلطة تحري إدارية تدخل ضمن مهام السير الحسن لسوق القيم المنقولة وشفافيته.[62]

الفرع الثاني: افتتاح إجراءات المعاقبة(L'ouverture d'une procédure de sanctions)

بعد تحقيقات البورصة فإن مجلس هيئة الأسواق المالية (collège de l' AMF) يمكنه إما أن يأمر ويلزم الشخص المعني من وضع حد للممارسات المخالفة للأحكام التشريعية أو التنظيمية (المادة 14-621 من ق ن وم ف)، أو أن يقرر مباشرة إجراءات تسليط العقوبة. بحيث يقوم مجلس هيئة الأسواق المالية بإخطار وتبليغ مجمل الخروقات(griefs) إلى الشخص المعني ولجنة العقوبات المطلوب حيادها،[63] والتي تنعقد بعد إجراءات الوجاهية (المادة 15-621 من ق ن وم ف).[64]

فإذا كان المخالفين لأحكام هيئة الأسواق المالية(AMF) محترفين في القطاع البنكي أو المالي، فإن لجنة العقوبات يمكن أن تصدر قرارا مسببا[65] في مواجهتهم يقضي بعقوبات تأديبية (توبيخ، إنذار...إلخ) أو عقوبة مالية بمبلغ لا يتجاوز1 500 000 أورو أو عشرة أضعاف المبلغ المحقق. أما إذا كانوا غير محترفين، فإن لجنة العقوبات لا تملك سوى النطق بعقوبة الغرامة.[66]

ومن أوجه الاختلاف ما بين النظامين القانونين الجزائري والفرنسي، هو كون المشرع الفرنسي منح مجلس هيئة الأسواق المالية (collège) الأمر بإلزام الشخص بوضع حد للممارسات المخالفة لأحكامها والامتثال لها قبل الانتقال إلى مباشرة تسليط العقوبة. لكنه وفي مقابل ذلك لا يمكن لرئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، أن يأمر بذلك، بل وجب عليه وبمقتضى المادة 40 من القانون 03-04 اللجوء إلى القضاء لاستصدار أمر ضد المسئولين المخالفين للأحكام التشريعية والتنظيمية، بالامتثال لهذه الأحكام ووضع حد للمخالفة أو إبطال آثارها، بل ويمكن للجهة القضائية المختصة بعد أن تفصل في الأمر استعجاليا من أن تتخذ تلقائيا أي إجراء تحفظي، بل وتصدر قصد تنفيذ أمرها غرامة تهديديه تدفع إلى الخزينة العمومية.[67] ضف إلى ذلك، أن القانون الجزائري وفيما يتعلق بإجراءات تسليط العقوبة، لم يولي اهتماما بالغا لصفة الشخص المخالف (محترف، غير محترف).[68] وعليه يمكن للغرفة التأديبية

التابعة للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، من أن تصدر قرارا يقضي بعقوبة تأديبية (كالإنذار، والتوبيخ، حظر النشاط كله أو جزئه مؤقتا أو نهائيا، سحب الاعتماد) أو فرض غرامة يحدد مبلغها ب 10 مليون دينار أو بمبلغ يساوي الربح المحتمل تحقيقه بفعل الخطأ المرتكب.[69] علما أنه لا يمكن مباشرة تسليط العقوبات إلا باحترام مبدأ الوجاهية وحقوق الدفاع، وهو ما ذهبت إلى تأكيده المادة 56 من قانون 03-04.

الفرع الثالث: إخطار جهات المتابعات الجزائية

(la notification de la procédure de sanction aux autorités de poursuites pénales)

إذا كانت الخروقات (griefs) التي تم تبليغها للشخص المعني بإجراءات العقوبة (المادة 15-621 من ق ن وم ف) تؤسس جريمة العالم ببواطن الأمور أو جريمة مشابهة لها، فإن مجلس هيئة الأسواق المالية (collège) توجب عليه إرسال التقرير المتعلق بالتحريات أو الرقابة فورا إلى وكيل الجمهورية لدى محكمة باريس (tribunal de grande instance de paris) (المادة 1-15-625 من ق ن وم ف). ويمكن الإشارة على أنه يمكن أن تتم عملية إطلاع السلطات القضائية من قبل هيئة الأسواق المالية في وقت مسبق. وواقع الأمر، أنه إذا ما تمكنت هيئة الأسواق المالية من الحصول على معلومات في إطار القيام بمهامها على وجود جريمة متعلقة بالبورصة، فإنه يناط بها الإخطار غير المحدد بميعاد لوكيل الجمهورية، ومده بجميع المعلومات والمحاضر التي تخص الجريمة[70]. إن هذا الالتزام بالإعلام، المنوه عنه بوجه خاص بمقتضى المادة 1-20-621 من ق ن وم ف يعد في أساسه إعادة إلى ما تم التنصيص عليه في المادة 40 فقرة 2 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي.[71]

أما فيما يتعلق بالقانون الجزائري، فإنه يمكن للجنة عملية تنظيم البورصة ومراقبتها من إحالة موضوع الدعوى إلى النيابة العامة إذا ما كانت

الأفعال تؤسس جريمة العالم ببواطن. كما قام المشرع بإلزام لجنة عمليات البورصة ومراقبتها حسب مقتضيات المواد 12 و 20 من قانون تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بإخطار الهيئات المختصة فيما يتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب والأموال التي يشتبه من أنها ناتجة عن جناية أو جنحة، لاسيما الجريمة المنظمة أو الاتجار بالمخدرات أو المؤثرات العقلية.[72]

الفرع الرابع: طرق الطعن (Voies de recours)

إذا كان المشرع الفرنسي قد نجح إلى حد كبير في توحيد الإجراءات، فإن إدماج أنظمة تسليط العقوبة لم تصل إلى درجة توحيد طرق الطعن. فقد أبقى قانون السلامة المالية (la loi de la sécurité financière) على ازدواج الاختصاص للقضاء الإداري والقضاء العادي مع تعديل عنصر التقسيم لاختصاصاتهم: فلم يعد التقسيم في واقع الأمر قائما على طبيعة العقوبة، بل يرجع إلى صفة الشخص المعاقب(المعيار العضوي). فتعد العقوبات المنطوق بها في مواجهة المحترفين محل طعن أمام مجلس الدولة، أما فيما يتعلق بالطعن ضد العقوبات المنطوق بها في مواجهة أي شخص، فإنه وجب تقديمها أمام محكمة استئناف باريس.[73] ومهما يكن من أمر فإنه ومند وقوع المخالفة، سواء تعلق الأمر بالتعسف في استعمال آليات السوق أو بخرق التزام مهني، فإن الاختصاص يؤول في هذه الأثناء إلى القاضي الإداري متى كان الفاعل محترفا. ومن هنا يتضح من أن نصوص هذه الأحكام، تقود في الواقع إلى التعرف على ذات الأفعال والتوجيه إلى تفسير ذات القواعد من جهات قضائية مختلفة دونما نسيان خطر تناقض الحلول التي قد تصدر عنها.[74] ويقدم الطعن بنفس الأشكال في جميع القرارات الفردية، وإن وجدت بعض الخصوصيات الخاصة التي ترجع لطبيعة القرار. ويتحدد ميعاد الطعن فيها بشهرين يبدأ سريانه من يوم وصول العلم بالقرار، مع نشر وإشهار القرار على موقع هيئة الأسواق المالية بالنسبة للأشخاص الآخرين.[75]

وتبعا لذلك وتوافقا ومتطلبات الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن مثل هذا الطعن يدخل ضمن دعاوى القضاء الكامل(le recours de pleine juridiction)؛ يحق فيه لمجلس الدولة ولمحكمة استئناف باريس تصحيح أو إلغاء القرار دون التشديد فيه. وقد تم وضع هذه الحدود من قبل المجلس الدستوري تكريسا لمبدأ (ألا يضار طاعن بطعنه) والذي أقر من أنه:« يجب أن لا يؤدي ممارسة حق الطعن طبقا للمبادئ العامة للقانون المحتفظ به للأشخاص محل العقوبة، إلى تشديد أو تفاقم الوضع ».[76] وفي هذه الأثناء تفترض عملية التصحيح، أن تكون السلطة القضائية مختصة لنظر الدعوى؛ فقد اعتبرت محكمة استئناف باريس من أنها لا تملك الولاية في نظر النزاعات(عندما يصيب الإلغاء كامل الأعمال الإجرائية، المعيبة في أساسها). ثم إنه وبالاهتداء الاجتهاد القضائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، يكون قد أكد على وجوب إقامة التفرقة ما بين القواعد المتعلقة بالمخالفة والتي يمكن علاجها أمام القاضي، والقواعد التي قد يؤدي عدم التقيد بها إلى المساس بالمحاكمة العادلة المنصفة .[77]

أما بخصوص القانون الجزائري، فإنه وبعدما تنتهي المرحلة الإدارية بصدور قرار الغرفة الفاصلة في المجال التأديبي، بوصفه جزاءا إداريا (العقوبة الإدارية) صادر من جهة غير قضائية – سلطة إدارية- بما يضفي عليه شكل القرار الصادر من طرف واحد. تبدأ المرحلة القضائية، حيث يكون لصاحب الشأن أن يلجأ إلى مجلس الدولة الجزائري مطالبا بإلغاء القرار وفقا لما ينص عليه القانون. وهو ما جاء التأكيد عليه بمقتضى المادة 57 من قانون 03-04، في أجل شهر من تاريخ تبليغ القرار موضوع الاحتجاج، على أن يبت في الطعن خلال أجل 6 أشهر من تاريخ تسجيله. وبعد أن يتأكد القاضي بتوافر شروط دعوى الإلغاء في المنازعة المطروحة أمامه فإنه يدخل في مرحلة أخيرة وهي البحث في موضوع النزاع وذلك ليفصل في الدعوى إما بإلغاء القرار المطعون

فيه إذا أيقن من عدم مشروعيته وإما الحكم برفض الدعوى إذا اطمئن إلى صحة ومشروعية القرار.[78] وتجدر الإشارة إلى أن مجال رقابة مشروعية القرارات القابلة للطعن فيها أمام القاضي تشمل كل قرارات سواء تعلق الأمر بـ: قراراتها الفردية التي تخص عادة رفض منح اعتماد أو تصريح؛ وقراراتها التنظيمية التي يمكن الطعن في شرعيتها بمناسبة نزاع أصلي يعرض على القاضي بالنسبة للأطراف المتضررين، منها: القرارات التي تتضمن عقوبات إدارية ضد المتعاملين. والذي يمكن تغليب تفسير كونه طعنا بالإلغاء لتجاوز السلطة بمعنى طعن مشروعية وهو طعن مفتوح حسب المادة 09 من القانون العضوي 98-01 لصالح مجلس الدولة[79]. ويلاحظ في هذا المقام وجود اختلاف بين التشريع الجزائري والفرنسي، فقد اعتبر المشرع الفرنسي أن القرارات محل الطعن الصادرة عن هيئة توقيع العقوبات التابعة لهيئة الأسواق المالية من دعاوى القضاء الكامل، والذي يعتبر الإلغاء والتعويض أحد موضوعاته حسب نص المادة 45-621 ف/ 2 من ق ن وم ف. في حين اكتفى المشرع الجزائري في نص المادة 57 من قانون 03-04 بالإشارة إلى دعوى إلغاء القرارات الصادرة عن الغرفة التأديبية التابعة للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها أمام مجلس الدولة. وأمام سكوت المشرع الجزائري بشأن مسؤولية سلطات الضبط عن أخطائها المرتكبة فإن هذا لا يعفيها من رقابة القضاء لها في هذا المجال، ومن ثم يمكن اعتماد قواعد الاختصاص المطبقة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري في مجال المسؤولية الإدارية. أي تطبيق المادة 801 والتي تنص على اختصاص المحاكم الإدارية في المنازعات المتعلقة بدعاوى القضاء الكامل.[80] كما تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري أغفل الإشارة إلى كيفيات الطعن في القرارات التحكيمية المنوه عنها في صدر المادة 52 من قانون 03-04 التي تصدر عن الغرفة، فهل هذا معناه أنه جعلها تخضع لاختصاص القضاء العادي؟

المطلب الثاني: المتابعات الجزائية (les poursuites pénales)

نظرا للطبيعة الفنية للبورصة وتعقدها، عهد المشرع إلى لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها أو (AMF) القيام بإجراءات الضبط، مع منحها سلطات معينة تمكنها من أداء الدور المنوط بها. ذلك أن تحقيق العدالة واستقرار المجتمع، يتطلب ضبط الجاني والحفاظ على أدلة الاتهام ثم بعد ذلك الإحالة على النيابة العامة للتحقيق. والغرض من ذلك كله هو أولا تحديد الجهات القضائية المختصة (فرع أول)، ثم ميعاد تقادم الدعوى العمومية (فرع ثان)، وصولا إلى تحريكها (فرع ثالث)، وأخيرا تسليط العقاب (فرع رابع)، وهو ما سنقوم بدراسته تباعا:

الفرع الأول: السلطات القضائية المختصة (les juridictions compétentes)

بتطبيق نص المادة 1-704 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي، فإن محكمة باريس هي وحدها المختصة بمباشرة المتابعة، والتحقيق والحكم فيما يتعلق بالأفعال المجرمة بموجب 2-465 و 1-465 من ق ن وم ف والجرائم المشابهة لها. حيث يمتد اختصاص كل من وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق عبر كامل التراب الوطني الفرنسي.[81]

عموما وفيما يتعلق بجرائم أسواق القيم المنقولة في الجزائر، يعتبر القضاء العادي هو المختص بنظر مثل هذه الجرائم وفقا لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري، ذلك أن قسم الجنح هو صاحب الاختصاص الأصيل في نظر الدعاوى الجزائية، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك بنص صريح على اختصاص جهات قضائية أخرى[82]. وهو ما يستشف من نص المادة 55 من القانون 03-04 على أن:« ترفع المخالفات للأحكام التشريعية والتنظيمية المعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها في المواد 59 و 60 أمام الجهات القضائية العادية المختصة ».

الفرع الثاني: تقادم الدعوى العمومية la prescription de l'action (publique)

تعد جريمة العالم ببواطن الأمور من الجرائم الوقتية والتي يكون ميعاد التقادم فيها ثلاث سنوات تبدأ من يوم ارتكاب وتحقق الجريمة، أو بالإفصاح عن المعلومة المميزة للغير[83]. ويتم قطع التقادم المقدر بثلاث سنوات من خلال القيام بعملية المتابعة أو التحقيق أو عن طريق القيام بعملية التحري من قبل هيئة الأسواق المالية.[84]

لقد سلك المشرع الجزائري مسلك المشرع الفرنسي فيما يتعلق بتقادم الدعوى العمومية في مواد الجنح. فلما كانت جريمة العالم ببواطن الأمور من الجرائم الوقتية والتي يرى الرأي الراجح في الفقه بأن التمييز ما بينها وما بين الجريمة المستمرة يعتمد على المدة الزمنية التي يستغرقها إتيان الواقعة المادية المكونة للجريمة، حتى ولو استمر الركن المادي لمدة طويلة فإنه لا يكفي لاعتبار الجريمة مستمرة[85]. ويبدأ حساب مدة التقادم من اليوم التالي لوقوع الجريمة الوقتية. وبالرجوع لأحكام قانون الإجراءات الجزائية الجزائري نجد نص المادة 8 قد حدد مدة تقادم الجنح بثلاث سنوات مع مراعاة أحكام التقادم المنصوص عليها في المادة 07 من نفس القانون[86].

الفرع الثالث: تحريك الدعوى العمومية la mise en mouvement de (l'action publique)

وهي تقوم في طرق ثلاث:

الأولى تتعلق بتحريك الدعوى العمومية من قبل النيابة العامة. ويستوجب الأمر في هذه الأثناء، أنه حالة ما يقدر هذا الأخير المتابعة، فإنه يتوجب عليه تبليغ هيئة الأسواق المالية مسبقا. بحيث يعد رأيها شرطا مسبقا لمباشرة المتابعات.[87] فرأي هيئة الأسواق المالية وجوبيا حالة جريمة العالم ببواطن الأمور، وجوازيا في جريمتي نشر معلومات مضللة والتلاعب بالأسعار.[88]

أما الثانية، فإنها تتعلق بهيئة الأسواق المالية التي يمكن لها أن تمارس جميع الحقوق المعترف بها للطرف المدني تطبيقا للمادة 1-16-621 من ق ن وم ف، في إطار المتابعات المباشرة ضد الجرائم المنصوص عليها في المواد 2-465 و 1-465 من ق ن وم ف. ما دام أنها ليست هي التي تمارس سلطاتها العقابية في مواجهة نفس الشخص وعلى ذات الأفعال.[89]

أما بالنسبة للطريقة الثالثة، فهي تتعلق بإمكانية التأسيس كطرف مدني. والتي كانت محل رفض ولوقت طويل على أساس حماية النظام العام للبورصة، بالزيادة على أن جريمة العالم ببواطن الأمور لا يمكنها أن تسبب ضررا شخصيا للغير. غير أن هذا لم يعد اليوم صائبا لسببين إثنين: من جهة، فإنه وبالإضافة إلى الفاعل الذي يعمل مع الشركة المصدرة للسندات، وارتكب الجريمة بحيث كان عالما، إما قانونا وإما بالوظيفة، أمكن اعتبار الشركة في هذه الأثناء ضحية.[90] لأن مرتكب الجريمة كان يحوز على سر كانت الشركة وحدها تملكه. ومن جهة أخرى، فإنه وفي قرار صادر بتاريخ 11 ديسمبر 2002 عن الغرفة الجنائية أقر بقبول المساهمين كطرف مدني، لأن الفعل المكون لجريمة العالم ببواطن الأمور يمكن أن يسبب لهم ضررا مباشرا.[91]

وفيما يتعلق بالقانون الجزائري، فإنه يمكن إخطار سلطات المتابعة الجزائية بأحد طريقين: إما بطلب افتتاحي لإجراء التحقيق صادر عن وكيل الجمهورية (المادة 67 من ق إ ج ج) بمعنى: بعد إحالة موضوع الدعوى من قبل لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها على النيابة العامة، في هذه الأثناء فإن وكيل الجمهورية يتمتع بسلطة ملائمة المتابعة، حيث يجوز له حفظ الملف إذا رأى أن أدلة الإدانة غير كافية، كما يجوز له متابعة القضية. وفي هذه الحالة الأخيرة فإن له ثلاث خيارات بحسب الوصف القانوني للجريمة، وما يهمنا في هذا المقام، هو إذا كانت الجريمة تشكل جنحة، فإن وكيل الجمهورية يكون مخيرا بين أن يحيل ملف القضية إلى قاضي التحقيق

وبين أن يحيلها مباشرة إلى جهة الحكم المختصة؛ ذلك أن التحقيق في مجال الجنح اختياري ما لم يوجد نص يفرضه (المادة 66 ف/2 من ق إ ج ج).[92] وإما بواسطة شكوى مع الإدعاء المدني (المادة 72 من ق إ ج ج). بحيث ترفع الدعوى إلى قاضي التحقيق بصفة أصلية بشقيها الجزائي والمدني، وقد يكون الإدعاء بصفة فرعية، يقتصر على الدعوى المدنية فقط، فيكون الإدعاء في هذه الحالة تابعا للدعوى العمومية التي حركتها النيابة العامة. وطبقا لنص المادة 240 من ق إ ج ج، فإن الإدعاء المدني يكون إما بتقرير لدى قلم كتاب الضبط قبل الجلسة، وإما أثناء الجلسة بتقرير يثبته الكاتب أو بتقديم مذكرة. وفي هذه الأثناء أمكن للجنة تنظيم عمليات البورصة والرقابة عليها أن تسلك طريق الإدعاء المدني إذا أحدثت الجريمة بها ضررا وهو ما نصت عليه المادة 40 ف /3 من قانون 03-04 على جواز تأسيس رئيس اللجنة كطرف مدني. لكن السؤال الذي يبقى مطروحا، هو هل يجوز للمساهمين التأسيس كطرف مدني؟ وإذا كان الأمر كذلك فبأي طريقة؟ هل بناءا على دعوى جماعية كمستهلكين على حسب ما ذهب إليه غالبية الفقه الفرنسي، والذي اعتبر المساهمين كمستهلكين في المجال المالي،[93] أم أن كل مساهم يسلك طريق التقاضي بمفرده؟[94]

الفرع الرابع: قمع الجريمة(la répression)

البند الأول: العقوبات المقررة (les peines encourues)

وهي عقوبات مقررة في حق الفاعلين والشركاء في جريمة العالم ببواطن الأمور، دون تجريم المحاولة.[95]

الفقرة الأولى: العقوبات المقررة للأشخاص الطبيعية(peines encourues par les personnes physiques)

تتنوع العقوبات تبعا لصفة المخالفين وشكل ارتكاب الفعل المجرم.

العالمين الأساسيين أو الثانويين (initiés primaires ou secondaires) :

عندما يقوم العالم بتحقيق عمليات العلم أو سمح للغير القيام بها وتحقيقها قرر المشرع عقوبة الحبس بسنتين وغرامة تقدر ب 1.5 مليون أورو والتي يمكن أن تصل إلى 10 أضعاف المبلغ المحقق. أما عندما يقوم بالإفصاح عن معلومة مميزة للغير خارج الإطار الطبيعي لوظائفه، فيعاقب بسنة حبس وغرامة تقدر ب 150 000 أورو.[96]

بالنسبة للعالم من الدرجة الثالثة (les initiés tertiaires) ومهما كانت الجريمة المقترفة، فإنه يعاقب حسب المادة 1-465 فقرة 3 من القانون النقدي والمالي، بسنة حبس وغرامة مقدرة ب 150 000 أورو، والتي يمكن أن يصل المبلغ فيها إلى 10 مرات أضعاف المبلغ المحقق، على أن لا تكون الغرامة أقل من المبلغ المحقق. وتضيف المادة السالفة الذكر، أنه إذا ما ساهمت المعلومات في ارتكاب جناية أو جنحة، فإنه يتم تشديد العقوبة، بحيث ويمكن أن تصل إلى 07 سنوات سجن و 1.5 مليون أورو غرامة إذا كان المبلغ المحقق أقل من هذا. ويعود سبب التشديد إلى أن موضوع التجريم أو جنحة المعلومة المميزة (مثال، تحضير محاولة اغتيال) لا تعني حسب النص إلا العالمين الآخرين والذين يعاملون بشدة أكثر من الأساسيين والثانويين.[97]

أما القانون الجزائري، فقد أوجب في جريمة العالم ببواطن الأمور افتراضها لصفة في الجاني، والتي تستخلص من صياغة المادة 60 من قانون 03-04، أن الجاني هو أساسا العالم ببواطن الأمور إذ الغرض من هذه الجريمة هو منع من تتوافر لديهم أسرار الأعمال، التدخل في السوق بدون مخاطرة بحكم إطلاعهم قبل غيرهم، اعتبارا إلى كون المعلومة مقصورة عليهم وحدهم فقط في بداية الأمر.[98] ولم يحدد القانون الجزائري الفئات التي تدخل وفقا لطبيعة عملها، ضمن العالمين ببواطن الأمور واكتفى باستخدام لفظ " **كل**" دون تحديد. وقد اجتهد القضاء الفرنسي في قرار له صادر عن الغرفة الجنائية لمحكمة النقض بتاريخ 26 أكتوبر 1995 في قضية (Péchiney-Triangle)

لتوقيع العقوبة على المستفيد من المعلومة، حيث أغفل القانون إدراجه ضمن من يقع تحت طائلة العقاب واكتفى بمعاقبة من قام بالإفشاء. فكان أول ما استحدثه القرار هو إدانة المستفيد من المعلومة على جريمة إخفاء المعلومة«recel de délit d'initié » المتعلقة بجريمة العالم ببواطن الأمور الأصلية وهي إفشاء المعلومات.[99] ونلاحظ وجود نفس الثغرة عندنا في قانون 03-04 في المادة 60 منه التي عاقبت العالم بالسر الذي أفشى وسمح لغيره القيام بعمليات في السوق، دون أن تتناول المستفيد. بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات، وبغرامة قدرها 30.000 دج، ويمكن رفعها حتى تصل أربعة أضعاف مبلغ الربح المحتمل تحقيقه، دون أن تقل هذه الغرامة عن مبلغ الربح نفسه، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط. بل أبعد من ذلك فقد اعتبر القانون الفرنسي المدير مسئولا جزائيا سواء أكان فعليا أم قانونيا(de fait ou de droit)عن الجرائم التي يرتكبها الشخص الاعتباري. وعلى ذلك فإن الشركة المستفيدة من تلك العمليات يمكن اعتبارها أيضا كأحد العالمين ببواطن الأمور، وبالتالي أصبح الشص المعنوي مسئولا في الحالات التي ينص عليها القانون أو التنظيم.[100]

ولا يعتبر الحصول على المعلومة عن شركة ما في حد ذاته أمرا محرما. ولكن من المؤكد أن الحصول على معلومة مميزة قبل وصولها للمتعاملين، قد يقود حائزها إلى استخدامها في البورصة لتحقيق أرباح مادية. وقد استخدم المشرع الجزائري كلمة " **مميزة** " دون تحديد مضمونها أو خصائصها كما أنه لم يضع معيارا لتقويم الميزة. لذلك أقرت الغرفة الجنائية لمحكمة النفض الفرنسية في قرار لها صادر بتاريخ 26 جوان 1995 أن المعلومات لا يكون لها طابعا مميزا إلا بشرط وهو أن تكون محددة(précise)، سرية(confidentielle)، مؤثرة بطبيعتها على سعر القيم وحاسمة لعمليات محققة في السوق

(de nature à influer sur le cours de valeur et déterminantes des opérations réalisées) [101].

الفقرة الثانية: العقوبات المقررة للأشخاص المعنوية(peines encourues par les personnes morales)

يعاقب الأشخاص المعنوية بغرامة تصل إلى 5 مرات أضعاف تلك المقررة للأشخاص الطبيعية بالإضافة إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في المادة 39-131 من قانون العقوبات الفرنسي.[102]

تجدر الإشارة إلى أن القانون الجزائري، ورغم إقراره مسئولية الشخص المعنوي الجزائية بصفة واضحة، بموجب المادة 51 مكرر من القانون 06-23 المعدل لقانون العقوبات، إلا أن هذه الأخيرة قضت بأن لا تقوم مسئولية الشخص المعنوي إلا إذا نص القانون على ذلك، وهو ما لم ينص عليه المشرع الجزائري في قانون بورصة القيم المنقولة، وإن كان مجمل العمليات يقوم بها أشخاص معنوية في بورصة القيم ؟

خاتمة

يمكن القول بأن ما قدم في معرض الدراسة ليس سوى توقعات مستقبلية في النظام القانوني الجزائري ذلك أن بورصة القيم المنقولة لم تزل فتية، ولا يمكن أبدا قياس مدى فعالية النصوص المنظمة لها، لأن هذا النوع من الجرائم لم يعرف طريقه بعد إلى القضاء الجزائري، الأمر الذي حتم اللجوء في الدراسة على ما استقر عليه القضاء الفرنسي، الذي يصلح اعتماده في الجزائر لتقارب النظامين القانونين في هذا المجال.

وإذا كانت الدراسة قد عرضت في مبحثين اثنين، فقد خلصنا في نهايتها إلى عدد من النتائج، هي كالآتي:

- النتيجة الهامة الأولى التي توصلنا إليها بعد الانتهاء من الدراسة، أنه بقدر ما يستحدث بالبورصة من وسائل غير مشروعة في الإخلال بالتشريعات المنظمة لها سوف تكون بحاجة أكبر إلى سن القوانين، لذلك وجب أن يصل المشرع الجزائري إلى درجة كبيرة من التطور في سن القوانين لأنه وفي خضم هذه الدراسة المتواضعة، أمكن الوقوف على عديد من الثغرات والنقائص، التي وجب على المشرع استدراكها مقارنة لما توصل إليه التشريع الفرنسي في هذا المجال، لبناء بورصة قوية ذات كفاءة عالية قادرة على مواجهة المصاعب والأزمات.
- ضرورة تحديد مضمون المعلومة المميزة، كما فعلت هيئة الأسواق المالية الفرنسية.
- إدخال المسئولية الجزائية للشخص المعنوي بشأن الجرائم التي تقع بمناسبة تداول القيم المنقولة بالبورصة.
- النص على مبدأ التناسب ليطبق حالة ازدواج العقاب الإداري والجزائي، على أساس أن إجمالي المبلغ المحكوم به أمام الجهات الجزائية يخصم منه المبلغ الذي صدر عن الجهة الإدارية كجزاء إداري، ضمانة لعدم ازدواج العقوبة.

وأخيرا فقد تناولت هذه الدراسة جرائم البورصة (جريمة العالم ببواطن الأمور أنموذجا) كإحدى صور الجرائم الاقتصادية، حيث كشفت عن تمتع القواعد المنظمة لها بقدر من الخصوصية سواء من الناحية الموضوعية أو الإجرائية، كنتيجة لما تتمتع به هذه السوق من خصائص تمكنها من أداء دورها كأحد آليات الاقتصاد الحر.

الهوامش

1. أشأت الجزائر بورصة القيم المنقولة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-10 مؤرخ في 23 ماي 1993 معدل ومتتم بالأمر رقم 10/96 مؤرخ في 10 جانفي 1996 منشور في: ج، ر، ج، عدد 03 لسنة 1996/01/14 وكذا القانون رقم 03-04 مؤرخ في 17 فبراير 2003، منشور في: ج، ر، ج، عدد 11 لسنة 19 فبراير 2003. وضمن نفس السياق، جاءت به التعليمة الأوروبية المنظمة لكيفيات ممارسة حقوق للمساهمين في الشركات المسعرة بالبورصة، وقانون الأمن المالي الفرنسي la loi de la sécurité financière المؤرخ في01 أوت 2003 وle Sarbane-Oxyley Act الصادر في30 جويلية 2002 عن الكونغرس الأمريكي، كإجابة ورد فعل عن مختلف الفضائح المالية لسنتي 2001 و 2002، ومحاولة منهما لتعزيز وتكريس الثقة في المجال المالي.
2. أنظر، نظام لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها رقم 2000-02 مؤرخ في 2 يناير سنة 2000 يتعلق بالمعلومات الواجب نشرها من طرف المؤسسات التي تكون قيمها مسعرة في البورصة، منشور في: ج، ر، ج، ج، عدد 50 لسنة 2000/08/16. وكذا نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 96-02 مؤرخ في 22 يونيو سنة 1996 يتعلق بالإعلام الواجب نشره من طرف الشركات والهيئات التي تلجأ علنية إلى الإدخار عند إصدارها قيما منقولة، منشور في: ج، ج، ج، عدد 36 لسنة 97/6/1 معدل ومتمم بالنظام رقم 04-01 مؤرخ في 8 يوليو 2004، منشور في: ج، ر، ج، ج، العدد 22 لسنة 05/03/27.
3. أنظر،أ. جمال عبد العزيز العثمان: الإفصاح والشفافية في المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية المتداولة في البورصة، دراسة مقارنة، دارالنهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 194-195.
4. M. Delma-Marty et C. Teitgen-Colly, Punir sans juger ?: de la répression administrative au droit administratif Pénal, Ed.ECONOMICA, Paris, 1992, p.11-12.
5. وقد استعمل هذا المصطلح الدكتور أحسن بوسقيعة، كما يطلق على هذه الجريمة أيضا، جريمة جريمة استغلال معلومات داخلية، جريمة العالمين ببواطن الأمور، نقلا عن منير د. صالح البربري: الممارسات غير المشروعة في البورصة، دراسة قانونية واقتصادية مقارنة، ط1، مركز المساندة القانونية، القاهرة- مصر، 2001، ص 208.
6. L'AMF est l'autorité publique indépendante dotée de la personnalité morale chargée de veiller à la protection de l'épargne investie dans les instruments

financiers et tous autres placement donnant lieu à appel public à l'épargne, à l'information des investisseurs et au bon fonctionnement des marchés d'instruments financiers. Elle apporte son concours à la régulation de ces marchés aux échelons européen et international (code. Mon. Et fin. Art. L. 621-1).

7. Au terme de l'article 30 de la loi n° 03-04 du 17 février 2003, la COSOB a pour mission d'organiser et de surveiller le marché des valeurs mobilières (fonction réglementaire), en veillant notamment à la protection des investisseurs en valeurs mobilières, au bon fonctionnement et à la transparence du marché (fonction de surveillance et de contrôle). Les articles 51 à 56 de la même loi lui confèrent également une fonction disciplinaire et arbitrale. Décret législatif n° 93-10 du 23 mai 1993 relatif à la bourse des valeurs mobilières, modifié et complété par l'ordonnance n° 96-10 du 10 janvier 1996 et la loi n° 2003-04 du 17 février 2003. JO, ALG, n° 73.
8. En conséquence, l'administration « puni » sans qu'il y ait eu « jugement » au sens traditionnel du terme traditionnel du terme. V, M. Delma-Marty et C. Teitgen-Colly : op.cit, p. 9.
9. V, Coulon (J-M) : la dépénalisation de la vie des affaires ; la documentation Française, coll. Des rapports officiel, 2008 ; Paris-France, p. 65.
10. Lise Casaux-Labrunée libertés et droits fondamentaux), ouv. Coll. sous la direction de : Rémy Cabrillac, Marie-Anne Frison-Roche, Thierry Revet, 9e édition, DALLOZ, France, 2005, p 688

11. لقد انضمت الجزائر لهذا العهد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-67 المؤرخ في 11 شوال عام 1409 الموافق 16 مايو سنة 1989، منشور في: ج، ر، ج، ج، العدد 20 لسنة 1989.

12. L'article 14-7 du pacte de l'ONU sur les droits civils et politiques dispose que : «nul ne peut être poursuivi ou puni pénalement par les juridictions du même état en raison d'une infraction pour laquelle il a déjà été acquitté ou condamné par un jugement définitif conformément à la loi et à la procédure pénale de cet état ».
13. Protocole n°7 du 22 novembre 1984, relatif à la convention de sauvegarde des droits de l'homme et libertés fondamentales :
    Nul ne peut être jugé ou puni deux fois.
    Nul ne peut être poursuivi ou puni pénalement par les juridictions du même état en raison d'une infraction pour laquelle il a déjà été acquitté ou condamné par un jugement définitif conformément à la loi et à la procédure pénale de cet état.

14. أنظر الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل والدستور الفرنسي 1958.

15. Selon la CEDH, l'application de l'article. 6 § 1 pris dans sa branche pénale entraîne celle des § 2 (présomption d'innocence) et 3 (droit de la défense et garantie particulières en découlant) de l'art. 6 de la Conv. EDH. CEDH, 13 mai 1980, Artico c/ Italie, Req. N° 6694/74, Série A., n° 37.
16. On la retrouve à l'art. 4 du protocole additionnel n° 7 de la convention européenne des droits de l'homme du 22 nov. 1984 mais également à l'article

14§7 du pacte international relatif aux droits civiques et politiques du 9 déc. 1996, ainsi qu'a l'art. 50 de la charte des droits fondamentaux de l'Union européenne du 18 déc. 2000. L'art. du c. pr. Pén. Relatif à l'autorité de chose jugée en fait indirectement mention.

17. أنظر، أ. سليمان عبد الله: شرح قانون العقوبات الجزائري (القسم العام)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 507.

18. وهو ما ذهبت إلى تكريسه والسماح به على نحو مطلق المادة 16-621 من القانون النقدي والمالي الفرنسي.

19. وهو القانون المؤرخ في 17-2-2003 المعدل للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، المعدل والمتمم بالأمر 96-10.

20. V, l'article 132-2- 132-7 du code pénal français.

21. أنظر، د. بوسقيعة أحسن: الوجيز في القانون الجزائي العام، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 261.

22. أنظر المواد 32، 33-38 من قانون العقوبات الجزائري.

23. Aux termes de cette réserve, « seules les infractions relevant en droit français de la compétence des tribunaux statuant en matière pénale doivent être regardée comme des infractions au sens des articles 2 à 4 du présent protocole ».

24. Cons. Const, 28 juill. 1989, décision n° 89-260 DC, Rec. P. 71. Dans une décision n° 96-378 DC du 23 juillet 1996 (Rec. P. 99), ce conseil a rejeté la possibilité du cumul mais, dans sa décision n° 97-395 DC du 30 décembre 1997, il est revenu à sa position initiale

25. CEDH, 23 oct. 1995, Gradinger c. Autriche, RSC 1996, p. 487. Marie-Paule Lucas de Leyssac et Alexis MIHMAN : Droit pénal des affaires, manuel théorique et pratique, Ed. ECONOMICA,2009 , Paris-France, p.467.

26. Crim, 1er mars 2000, Bull, 98, JCPE 2001, p.30, note Daigre. Marie-Paule Lucas de Leyssac et Alexis MIHMAN : op. cit, p. 467.

27. V, art. 14.1. de la directive du 23 janvier. 2003, ainsi que la reconnaissance implicite de la possibilité de ce cumul dans l'arrêt Spector Photo Group de la cour de justice européenne : CJUE, 3ème ch. 23 déc. 2009, aff. C-45/08, préc., note 8.

28. CEDH, Grande chambre, 20 févr. 2009, ZOLOTOUKHINE c/ Russie, n° 14939/03, D.2009.2014, note j. Pradel ; RSC 2009. 675, obs. D. Roets ; JCP 2009, n° 23, 13 juill. 2009, p. 143, comm. F. surde ; Clunet n° 3 juill. 2010, chr.6.

29. Ordonnance n° 67-833 du 28 septembre instituant une commission des opérations de bourse et relative à l'information des porteurs de valeurs mobilières et la publicité de certaines opérations de bourse, qui, dés avant l'attribution d'un pouvoir de sanction autonome à la COB, reconnaissait à la

décision de cette autorité d'accorder ou de refuser un visa un « caractère juridictionnel ». CF. not. C. DUVOULOUX-FAVARD, « nouveau pouvoirs de la COB (L. n° 89-531 du 2 aout 1989) », Gaz. Pal, 1990, Doct. P.50, spéc. P. 52.

30. أنظر، د. عبد العاطي محمد سعيد: جرائم البورصة(دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والمصري)، دار النهضة العربية، القاهرة– مصر، 2013، ص 304.

-V, cons. Const. 28 juill. 1989, n° 89-260 DC, Commission des opérations de bourse, JO 1er aout 1989, p. 9676.

31. Cons. Const, 28 juill. 1989, décision n° 89-260 DC, Rec. P. 71. Dans une décision n° 96-378 DC du 23 juillet 1996 (Rec. P. 99), ce conseil a rejeté la possibilité du cumul mais, dans sa décision n° 97-395 DC du 30 décembre 1997, il est revenu à sa position initiale.

32. L'article 8 de la déclaration des droits de l'homme et du citoyen décide que : « la loi ne doit établir que les peines strictement et évidement nécessaires ».

33. Décision du conseil constitutionnelle français n° 93-325, 13 aout 1993. Bonneau Thierry et Drummond France : Droit des marchés financiers, ou, coll, Dirigé par Molfessis Nicolas, 3ème édition, Ed. ECONOMICA, 2010, Paris-France, p. 419.

34. V, N. Rontchevsky ; Paris, 2 mars 2004, Bourgoin, Rev. AMF, n° 2, avril 2004, p. 19 ; Rapport annuel AMF 2003, p. 157 : « la cour a considéré que compte tenu de la gravité des manquements à la bonne information du public, des avantages que le dirigeant en avait tiré en restant à la tête des sociétés du groupe et du préjudice qui en était résulté pour les investisseurs, du fait notamment que le titre ait perdu en quelques mois près de la moitié de sa valeur, la commission avait fait une juste application du principe de proportionnalité en prononçant une sanction pécuniaire de 250.000 E et en décidant de publier sa décision ».

35. V, Bonneau Thierry et Drummond France :op. cit, p. 419.

36. رأي رقم 1– ق– م د/ 89 المؤرخ في 28 أوت 1989 الصادر عن المجلس الدستوري، حول النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني في 22 جويلية 1989 والذي عنوانه (القانون المتضمن النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، معهد الحقوق والعلوم الإدارية– بن عكنون (جامعة الجزائر)، رقم 1991/03، ص 541 وما يليها.

37. بناءا على إخطار رئيس الجمهورية، طبقا للمواد 67 فقرة 2، و 153، و 155، 156 من الدستور، برسالة رقمها 260/أ. ع. ح.، مؤرخة في 10 غشت سنة 1989، تحت رقم 03/ إ / م د/ 1989، ومتعلقة بدستورية القانون رقم 89-14 المؤرخ في 6 محرم عام 1410 الموافق 8 غشت 1989، المتضمن القانون الأساسي للنائب، منشور في: ج، ر، ج، ج العدد 33 لسنة 1989.

38. V, RACHID Zouaimia : op. cit, p. 38-39.

39. أنظر المرسوم التنفيذي رقم 96-102 مؤرخ في 11 مارس سنة 1996 يتضمن تطبيق المادة 32 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو سنة 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، منشور في: ج، ر، ج، ج عدد 18 لسنة 1996/03/20.

40. أنظر، أ. عزاوي عبد الرحمن: النظام القانوني لممارسة الأنشطة والمهن المنظمة، دراسة مقارنة، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط1، ص 222-224.

41. أنظر المادة 31 من القانون رقم 03-04 مؤرخ في 17 فبراير 2003.

42. أنظر المادة 26 من القانون رقم 03-04 مؤرؤخ في 17 فبراير 2003.

43. أ. وليد بوجملين: سلطات الضبط الاقتصادي في القانون الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2011، ص 110-111.

44. M. Delma-Marty et C. Teitgen-Colly, Punir sans juger ?: de la répression administrative au droit administratif Pénal, Ed.ECONOMICA, Paris, 1992, p. 44.

45. أنظر، د.محمد سعد فودة: النظام القانوني للعقوبات الإدارية (دراسة فقهية قضائية مقارنة)، (بدون دار النشر)، مصر، 2006-2007، ص223-226.

46. تنص المادة 59 من قانون 03-04 على أنه: « ...و/أو فرض غرامات يحدد مبلغها بعشرة ملايين دينار أو بمبلغ يساوي الربح المحتمل تحقيقه بفعل الخطأ... » أما المادة 60 من نفس القانون أ: « « يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات، وبغرامة قدرها 000 30 دج، ويمكن رفع مبلغها حتى يصل إلى أربعة أضعاف مبلغ الربح المحتمل تحقيقه، دون أن تقل هذه الغرامة عن مبلغ الربح نفسه، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط » .

47. Depuis la loi du 02 juillet en France, il est décidé que : « lorsque la commission des sanctions de l'AMF a prononcé une sanction pécuniaire devenue définitive, avant que le juge pénal ait statué définitivement sur les mêmes faits ou des faits connexes, celui-ci peut ordonner que la sanction pécuniaire s'impute sur l'amende qu'il prononce.(art 16-621 CMF ».

48. Décret n° 89-37 du 24 janv. 1989 du président de la république de publication du protocole n° 7 à la convention européenne.

49. V, Dezeuze Eric : confirmations et évolution du régime juridique d'initié, Revue des sociétés, 2011, p. 432.

50. نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها قم 02-2000 والمتعلق بالمعلومات الواجب نشرها من طرف المؤسسات التي تكون قيمها مسعرة في البورصة، منشور في: ج، ر، ج، ج، العدد 50 لسنة 2000/08/16.

51. أنظر المواد 35، 41، 42، و 43 من القانون 04-03.

52. V, Jérôme Lassere Capdevile : Le délit d'initié : une infraction modelée par les juges, AJ Pénal, éd DALLOZ, 2011, Paris-France, p. 58.

53. V, Dominique Borde et Aline PONCELET : l'affaire Delalande, devoir absolu d'abstention de l'administrateur initié, Revue de droit bancaire, n° 42, mars-avril 1994 ; p. 67.

54. V, l'article 465-1 du code monétaire et financier français (CMF).

55. V, art. L. 621-18 à L. 621-18-4 du CMF.

56. V, art. L. 621-9-3 du CMF.

57. V, art. L. 642-2 du CMF.

58. V, art. L. 621-12 du CMF.

59. أنظر، د. صالح البربري: الممارسات غير المشروعة في بورصة الأوراق المالية، دراسة قانونية واقتصادية مقارنة، ط1، مركز المساندة القانونية، القاهرة– مصر، 2001، ص 230.

60. تنص المادة 39 من قانون 04-03 المتعلق ببورصة القيم المنقولة على أنه: «يلزم أعضاء اللجنة وأعوانها بالسر المهني فيما يخص الوقائع والأعمال والمعلومات التي اطلعوا عليها بحكم وظيفتهم، وذلك حسب الشروط، وتحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات.

61. تنص المادة 59 على أن: «يعاقب كل شخص يعترض سبيل ممارسة صلاحيات اللجنة وأعوانهاالمؤهلين، المنصوص عليهم في المواد 35 إلى 50 من هذا النص، بالحبس من 30 يوما إلى ثلاث سنوات وبغرامة قدرها 000. 30 دج أو بإحدى العقوبتين فقط».

62. V, Rachid zouaimia : les autorités administratives indépendantes et la régulation économique en Algérie, édition Houma, 2005, Alger, p. 90.

63. V, l'arrêt rendu par le conseil d'état n° 316854 du 18 février 2011, AJDA, édition DALLOZ, 2012, p. 749.

64. V, Charles Arsouze: Procédures boursiers, (sanctions et contentieux des sanctions), JOLY édition, lextenso édition, 2008, Paris-France,, p. 505-508.

65. V, l'arrêt rendu par le conseil d'état 6ème et 1ème sous-section réunies n° 316854 du 18 février 2011, recueil lebon, 2012, édition DALLOZ.

66. V, Charles Arsouze: op. cit, p. 403-451.

67. أنظر المادة 40 من قانون 04-03 المتعلق ببورصة القيم المنقولة الجزائري.

68. وفي هذا المقام تنص المادة 53 من قانون 04-03 على أنه: «تكون الغرفة المذكورة أعلاه مختصة في المجال التأديبي لدراسة أي إخلال بالواجبات المهنية وأخلاقيات المهنة من جانب الوسطاء في عمليات البورصة وكل مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم».

69. أنظر المادة 55 من قانون 04-03 المتعلق ببورصة القيم المنقولة.

70. ذهبت المادة 56 من قانون 04-03 بالتأكيد على أنه: «لا تصدر أي عقوبة ما لم يستمع قبل ذلك إلى الممثل المؤهل للمتهم أو ما لم يدع قانونا للاستماع إليه».

71. V, Marie-Paule Lucas de Leyssac et Alexis MIHMAN : op. cit, p. 463.

72. L'art. 40 al 2 du code de procédure pénal Français prévoie que : « le procureur de la république avise les plaignants et les victimes si elles sont identifiées, ainsi que les personnes ou autorités mentionnées au deuxième alinéa de l'article 40, des poursuites ou des mesures alternatives aux poursuites qui ont été décidées à la suite de leur plainte ou de leur signalement ».

73. أنظر، القانون رقم 05-01 مؤرخ في 6 فبراير 2005 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، منشور في: ج، ر، ج، ج، عدد 11 لسنة 05/02/09.

74. Art L.621-30, code monétaire et financier : « l'examen des recours formé contre les décisions individuelles de l'autorité des marchés financiers autres que celles, y compris les sanctions prononcées à leur encontre, relative aux personnes et entités mentionnées au II de l'article L. 621-9 est de la compétence du juge judiciaire... ».

75. V, Bonneau Thierry et Drummond France : op. cit, p.429.

76. Art R. 621-44 du CMF : « le délai de recours contre les décisions prise par l'autorité des marchés financiers est de dix jours, sauf en matière de sanctions, ou il est de deux mois. Le délai court, pour les personnes qui font l'objet de la décision, à compter de sa notification, et, pour les autres personnes intéressées, à compter de sa publication (al. 1er). La publication au bulletin des annonces légales obligatoires des décisions individuelles de l'autorité des marchés financiers fait ouvrir le délai de recours à l'égard des tiers ».

77. Le conseil constitutionnel dans sa décision n°88-248 du 17 janvier 1989 prévoie que : « le droit de recours étant réservé aux personnes sanctionnées, son exercice ne peut, conformément au principe généraux du droit, conduire à en aggraver la situation ».

78. V, Bonneau Thierry et Drummond France : op. cit, p. 430.

79. CEDH, 26 septembre 1996, Miailhe c/ France (n°2), Rec. 1996-IV.

80. Sur ce projet. v, H. de Vauplane, projet de mise en place d'un pouvoir transactionnel de l'AMF, Rev. dr. Bancaire 2005, n° 668, p. 86.

81. أنظر، أ. طاهري حسن: شرح وجيز للإجراءات المتبعة في المواد الإدارية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 79.

82. أنظر، المادة 09 من القانون العضوي 98-01 المؤرخ في 30 ماي 1998 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، منشور في: ج، ر، ج، ج، عدد 37 لسنة 1998.

83. أنظر، أ. وليد بوجمليبن: مرجع سابق، ص 170-172.

84. Art 704-1 du code de procédure pénal Français décide que : « le tribunal de grande instance de paris a seul compétence pour la poursuite, l'instruction et le jugement des délit prévus aux articles L. 465-1 et 465-2 du code monétaire et financier. Cette compétence s'étend aux infractions connexes. Le procureur de la république et le juge d'instruction de paris exercent leurs attributions sur toute l'étendue du territoire national ».

85. أنظر، د. أحسن بوسقيعة: مرجع سابق، ص 260.

86. Le délai de prescription des poursuites administratives que peut entreprendre l'AMF est, lui aussi, triennal, cette autorité ne pouvant être saisie de faits remontant à plus de trois ans s'il n'a été fait, dans ce délai, aucun acte tendant à leur recherche, constatation ou sanction(art. L. 621-15, I, al. 2 CMF).

87. V, Marie-Paule Lucas de Leyssac et Alexis MIHMAN : op. cit, p. 464.

88. أنظر، أ. عبد الله سليمان: مرجع سابق، ص 346.

89. أنظر المادة 8 و المادة 07 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

90. V, Charles Arsouze : op. cit ; p. 512.

91. Art 466-1 du CMF prévoie que : « les autorités judiciaires compétentes, saisie de poursuites relatives à des infractions mettant en cause les sociétés dont les titres financiers sont admis aux négociations sur un marché réglementé ou offerts au public sur un système multilatéral de négociation qui se soumet aux dispositions législatives ou réglementaires visant à protéger, les investisseurs contre les opérations d'initié, les manipulation de cour et la diffusion de fausse informations... ».

92. V, CMF.

93. V,Frédéric Stasiak : élément intellectuel des manquement boursiers, revue de science criminelle, DALLOZ, 2011, p. 116.

94. V, Crim., 11 déc. 2002, Bull. 224, Dr. pén. 2003, comm. 35, obs. J.-H. Robert, Bull. Joly 2003, p. 149. Et Nicolas Rontchevsky : Réparation du préjudice des actionnaires victimes de manipulation ou tromperies en matière financière (des foreing-cubed class actions à une action de groupe à la française ?) ; RTD Com. 2011 ; p. 753.

95. تنص المادة 66 ف/ 2 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على أنه: « ...أما في مواد الجنح فيكون اختياريا ما لم يكن ثمة نصوص خاصة... » .

96. V, Irina PARACHKEVOVA : l'empreinte du droit de la consommation sur le droit des sociétés cotées ; ou. Coll. sous la direction scientifique d'Alain Couret et Catherine Malecki ; JOLY édition, lextenso édition, Alpha édition, 2010, France, p. 53

97. V, Charles Arsouze : l'indemnisation des victimes d'infractions boursières, Bulletin Joly Bourse, 01 juillet, 2006, n° 4, p. 399.

98. V, Jérôme Lassere Capdeville : op.cit, p. 58.

99. Art. 465-1 CMF.

100. V, Jérôme Lassere Capdeville : op.cit, p. 58.

101. أنظر، د. أحسن بوسقيعة: الوجيز في القانون الجزائي الخاص، ط 13، دار هومة للنشر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012-2013، ص 254-256.

102. Cass. Crim, 26 octobre 1995 : Bull. Joly Bourse, 1996, p. 120, note N. Rontchevsky.